

الانتخابات التركية سيناريواتها وتأثيراتها المحتملة على المنطقة العربية (ورقة تقدير موقف)

عمر سمير*

الانتخابات التركية ٢٠٢٣ أية أهمية؟ تتصادف الانتخابات التركية الرئاسية والبرلمانية المتزامنة التي تجري في الرابع عشر من مايو/ أيار ٢٠٢٣ مع مئوية الجمهورية التركية، ولذا تعول المعارضة بكافة أطرافها على التغيير بناء على تراكم خبراتها ومكاسبها البرلمانية والرئاسية والبلدية وتحالف الأمة الذي تتضمنه تحته، في مواجهة تحالف الجمهور الذي يقوده أردوغان مستندا إلى إنجازاته وحزبه عبر عشرين عاما وبوعود طموحة تتعلق ببداية القرن الجديد للجمهورية التركية، فيما يواجه تحديات ضخمة تتعلق بالشباب والتضخم وكارثة الزلزال الذي ضرب عشرة ولايات تركية في فبراير/ شباط الماضي، وتنتظر البلاد زلزالا سياسيا في كل الأحوال فمن يضمن الرئاسة لا يضمن الأغلبية البرلمانية وتموج رياح تغيير في طبيعة النظام والتحالفات الانتخابية والخطاب السياسي منذ قرابة العقد تجعل التنبؤ بسير الانتخابات وسيناريواتها أمرا عسيراً على المختصين ناهيك عن المتابعين العاديين، وبينما تتركز التحليلات على المرشحين الرئيسيين على مقعد الرئاسة هناك ٤ مرشحين في الواقع وهناك انتخابات برلمانية تسقط العديد من التحليلات أهميتها، كما أن ما سيحدث في تركيا هذه المرة لن يبقى في تركيا بل ستكون له تداعيات على الإقليم والعالم في ظل الدور التركي القوي في التوازنات الدولية الحالية وما تلعبه تركيا من أدوار سواء في الحرب الروسية الأوكرانية واتفاقات تأمين الغذاء والطاقة، أو في ليبيا التي تنتظر نتائج الانتخابات وسوريا التي تشهد تطورات في العلاقات مع تركيا ومصالحة جديدة مع النظام والأزمة الأذربيجانية الأرمنية وفي آسيا الوسطى والبلقان وشرق المتوسط، في هذا التقرير نتعرض للانتخابات التركية المزمع إجراؤها هذا الشهر عبر المحاور التالية:

الخط الزمني للانتخابات: تستعد تركيا لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في ١٤ مايو/أيار الجاري بعدما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن تقديم مواعدها، والذي كان مقرراً سابقاً في ١٨ يونيو/حزيران، وذلك بموجب مرسوم رئاسي وقّع عليه الرئيس يوم ١٠ مارس/آذار ٢٠٢٣، وقيل حينها أن هذا التغيير بسبب تزامن الموعد السابق مع امتحانات الطلاب وفريضة الحج، فيما كانت المعارضة قد تكهنت بأن أردوغان قد يؤجل الانتخابات لعام آخر بعد كارثة الزلزال الأعنف في تاريخ البلاد والذي ضرب عشرة ولايات تركية في السادس من فبراير/ شباط ٢٠٢٣.

بينما بدأت عملية التصويت في الخارج فعلياً في ٢٧ أبريل/ نيسان والذي يستمر حتى التاسع من مايو/ أيار، وتأتي أهمية الانتخابات في الخارج من وجود جالية تركية كبيرة في أوروبا وبالتحديد في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وبحسب تقرير لموقع [عربي بوست](#) يوجد ٣,٤ مليون ناخب تركي مسجّل يعيشون خارج البلاد، أي أكثر من ٥٪ من إجمالي الناخبين البالغ عددهم ٦٤,١ مليون ناخب، ويؤثر هؤلاء أكثر على الانتخابات البرلمانية، وبالنظر لنتائج الانتخابات والاستفتاءات السابقة، يغلب على الجاليات التركية في الخارج ترجيح التحالف الانتخابي الحاكم رغم استهداف المعارضة لهذه الجاليات دعائياً بشكل مكثف، فعلى سبيل المثال وبحسب [تقرير للجزيرة](#)، وبينما حظيت التعديلات الدستورية في ٢٠١٧ بنسبة موافقة عامة ٥١,٣٪ فقط فقد تجاوزت نسبة التصويت لصالح هذه التعديلات بين أتراك الخارج ٥٩٪. كما فاز أردوغان بحوالي ٦٠٪ من أصوات الناخبين في الخارج في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨، لكن تعد نسبة المشاركة في الخارج والتي تقارب ٥٠٪ ممن لهم حق التصويت متدنية بشكل كبير عن نظيرتها في الداخل والتي لم تنخفض عن ٨٤٪ في العامين الماضيين.

* كاتب مصري / متخصص في السياسات التركية .

وبعد انتهاء فترة التصويت خارج تركيا، تبدأ في ١٣ مايو/أيار، فترة الصمت الانتخابي في الداخل لتبدأ في اليوم التالي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ثم في يوم ١٥ من الشهر ذاته يتم الإعلان عن نتائج الجولة الأولى ثم تبدأ الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في حال لم يتم حسم الرئاسيات من الجولة الأولى.

أهم الأحزاب والتحالفات الانتخابية المتنافسة:



بحسب الصورة النهائية لبطاقة الاقتراع أعلاه، بينما تتركز الأنظار حول الرئاسيات وحول الرئيس أردوغان ومنافسه كمال كليتشدار أوغلو هناك اثنين من المرشحين للرئاسة شديدي الخطورة أولهما **محرم إينجه** مرشح حزب البلد، والذي انشق عن حزب الشعب الجمهوري وسبق أن حصل على أصوات أكثر مما حصل عليه حزبه في الانتخابات البرلمانية السابقة ٢٠١٨ واستطاع الوصول للإعادة مع أردوغان في انتخابات الرئاسة في العام نفسه وهو منافس لا يستهان به ويخضم من رصيد المعارضة لكنه قد يتوافق معها في أية لحظة وضمن أية ترتيبات خفية وقد أعلن انسحابه من السباق في ١١ مايو/أيار، تحت ضغوط وابتزاز من قبل الطاولة السادسة.

أيضا فإن **سنان أوغان** مرشح تحالف الأجداد وهو تحالف يضم أحزابا قومية متطرفة، وأهمها حزب الظفر اليميني المتطرف يؤثر بخطاباته العنصرية على الخطاب السياسي العام وقد رأينا في العديد من المناسبات وبغير مناسبة تصريحات عديدة لرئيس الحزب أوميت أوزداغ ضد اللاجئين السوريين وضد الأجانب عموما حتى في وسط الأزمة الإنسانية المتعلقة بالزلازل، وهذا الخطاب يجر الجميع نحو المزايدة يمينا في ملف اللاجئين وهو ملف رئيسي ولدى أوغان وعودا قومية تتعلق بطرد السوريين للحفاظ على التركيب الديمغرافي للبلاد وإلغاء النظام الرئاسي والعودة إلى النظام البرلماني.

إذن لدينا في الرئاسيات ثلاثة تحالفات انتخابية هي تحالف الجمهور الحاكم والذي يضم أحزاب (العدالة والتنمية- الحركة القومية -الدعوة الحرة- الرفاه من جديد- الاتحاد الكبير- اليسار الديمقراطي-تركيا الكبير- الطريق الصحيح)، وتحالف الأمة الذي يضم أحزاب (الشعب الجمهوري- الجيد-السعادة- الديمقراطية والنقدم- المستقبل-الديمقراطي)، الذي يمثل التيار الرئيسي للمعارضة المعروف بالطاولة السادسة، وتحالف الأجداد اليميني المتطرف الذي يتألف من أحزاب صغيرة مثل: (النصر، العدالة، بلدي)، ومرشح حزب البلد محرم إينجه. كما أن لدينا في الانتخابات البرلمانية وفق ما أعلنه المجلس الأعلى للانتخابات

في تركيا، في ١١ مارس/ آذار ٢٠١٨ حزباً نالت حق المشاركة في الانتخابات بعد استيفائها الشروط المطلوبة، رغم أن عدد الأحزاب السياسية في تركيا ١٢٢ حزباً مسجلاً بشكل رسمي وفق التعديلات الدستورية الأخيرة فإن العتبة الانتخابية لدخول البرلمان هي حصول الحزب على ٧٪ من الأصوات بعد أن كانت ١٠٪ في السابق، وسيطر على الحياة البرلمانية في تركيا حالياً خمسة أحزاب هي العدالة والتنمية والحركة القومية المكونان للتحالف الحاكم منذ ٢٠١٨ وحزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة يليه الحزب الجيد والشعوب الديمقراطي بالإضافة لبضعة أحزاب صغيرة مثل "السعادة" و"البلد" و"الديمقراطية والتقدم" و"الظفر".

نظام رئاسي يبحث عن ترسيخ ومعارضة تبحث عن العودة للبرلماني: بينما يحاول اردوغان بتحالف الجمهور الحاكم، ترسيخ النظام الرئاسي الذي بدأت مسيرة التحول إليه في ١٦ أبريل/ نيسان من العام ٢٠١٧ بتعديلات دستورية وافق عليها ٥١,٣٪ من الشعب التركي حينها، فإن تحالف الأمة الذي يتزعمه كمال كليتشدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، يعد بالتغيير والعودة للنظام البرلماني المعزز وفق وثيقة من ١٢ بندا أصدرتها أحزاب الطاولة السداسية المكون الرئيسي لتحالف الجمهور في السادس من مارس/ آذار الماضي فيما وصفه **تقرير** قناة سي إن إن بالتركية بأنه تفصيل لمواد على مقاس أبرز منافسي كليتشدار أوغلو من داخل حزبه وهما رئيس بلدية اسطنبول أكرم إمام أوغلو ورئيس بلدية أنقرة منصور يواش حيث تضمنت الوثيقة بندا بتعيين رئيسي بلدية اسطنبول وأنقرة نوابا للرئيس حال فوز كليتشدار أوغلو بالانتخابات.

هذه الوثيقة التي اعتبرت الإعلان الرسمي عن ترشيح كليتشدار أوغلو كمرشح للطاولة السداسية جاءت بعد خلافات شديدة بين هذه الأحزاب حتى أن ميرال أكشنار زعيمة الحزب الجيد قامت بالانسحاب من الطاولة السداسية ثم أعيدت إليها بوساطات وجهود مضنية قبيل التوصل لاتفاق السادس من مارس/ آذار. الخطابات والوعود الانتخابية والاستقطابات: يستند اردوغان إلى إرثه التاريخي وإنجازاته الشخصية والحزبية طيلة أكثر من ٢٠ عاماً، فمنذ فهو لم يخسر أي انتخابات منذ عام ١٩٩٤، عندما انتخب رئيساً لبلدية اسطنبول، استطاع اردوغان، على مدار هذه الأعوام، تحقيق الأهداف السياسية التي وضعها نصب عينيه، وتحويل تركيا إلى دولة تمتد استثماراتها عبر أنحاء إفريقيا، وتلعب دوراً محورياً على ساحة الصراعات الدولية والإقليمية من أوكرانيا إلى أذربيجان وليبيا وسوريا، وتشهد طفرة غير مسبوقة في قطاعي الدفاع والطاقة والنقل والمواصلات، وهي القطاعات التي شهدت إعلان افتتاح عدة مشروعات بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات في احتفالات استعراضية كبيرة جدا فقد استعرض الرجل حاملة الطائرات التركية التي وصفت بأنها أكبر سفينة حربية محلية الصنع وفقاً لوكالة **الأناضول** وافتتحت أبوابها للجمهور في الفترة بين ١٧ و٢٣ أبريل نيسان ٢٠٢٣، حيث رست سفينة "TCG ANADOLU" (تي سي جي أناضول) الحربية محلية الصنع، في ميناء سراي بورنو بإسطنبول قرابة الأسبوعين قبل أن تعبر مضيق البوسفور في استعراض تاريخي أمام المواطنين.

أيضاً فإن اردوغان وأثناء حفل اطلاق شعلة غاز البحر الأسود وربطه بالشبكة المحلية في ٢٠ أبريل نيسان ٢٠٢٣ وعد المواطنين الأتراك وفقاً لوكالة **الأناضول** بعام مجاني من الاستهلاك المنزلي في التسخين والطبخ، وكذلك شهر مجاني لجميع أنواع الاستخدام وهو الأمر الذي تداوله الكثير من الأتراك على صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي فرحين بفاتورة الغاز الأولى بقيمة صفر.

أيضاً فقد وعد اردوغان بتأسيس بنك الأسرة والشباب والذي سيمول من عائدات الغاز الطبيعي والاكتشافات البترولية فيما وعد بعملية واسعة لإعادة التخطيط العمراني والإسكان للمدن الكبرى وإطلاق مشاريع سكنية كبرى عبر البلاد وهو الأمر الذي بدأ تنفيذه العام الماضي بتسليم ١,٥ مليون وحدة سكنية

ضمن مشاريع التوكي. ويغازل الرئيس التركي الحالي ومرشح تحالف الجمهور الشباب بباقات انترنت 10 جيجا بايت مجانية شهريا فوق ما نقلت قناة "ahaber" التركية صرح اردوغان في 30 أبريل قائلاً: " سنوفر لشبابنا في التعليم العالي إعفاء ضريبياً لشراء الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر مرة واحدة، كما سنوفر 10 جيجا بايت إنترنت مجاني شهرياً".

أيضا فإن اردوغان زف مؤخرا للأتراك وفقا لتقرير تي آر تي عربي في الثالث من مايو، خبر استعداد الطائرة الحربية النفاثة المأهولة "قأن" (KAAN) لتنفيذ أولى طلعاتها الجوية التدريبية بعد نجاحها في اختبارات تدريب الطائرة، في الوقت الذي نفذت فيه طائرة التدريب والهجوم النفاثة التركية "حرجيت" (HÜRJET) أولى طلعاتها الجوية التدريبية، ومعروف ما قدمته مشاريع النظام التركي من تطور في الصناعات الدفاعية وبالذات في المجال الجوي والمسيرات على وجه التحديد عبر صهر الرئيس بيرقدار ومسيرات شركته بايكار ذات السمعة الطيبة عالميا والتي أثبتت كفاءتها وقدرتها على تغيير المعادلات في أذربيجان وليبيا.

فيما تتمثل الوعود الانتخابية الأولى للمعارضة التركية في التخلص من أزمة اللاجئين خلال عامين والانسحاب من الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن وهو ما كان موضوعا لأول لافتة انتخابية لكليتشدار أوغلو في شوارع اسطنبول، ثم يأتي الوعد بالتحول للنظام البرلماني المعزز وتعيين سبعة نواب للرئيس وتعيين وزير على الأقل من كل حزب ضمن تحالف الطاولة السداسية، وهي وعود تثير الكثير من الإشكاليات والتساؤلات حول إمكانية تنفيذها حال فوز هذا التحالف الذي ظل سنوات في صراع داخلي قبل الاتفاق على مرشحه فكيف سيقوم بتشكيل الحكومة ومن سيحصل على الوزارات السيادية وما هي طبيعة العلاقة بين الرئيس ونوابه السبعة وعلاقة هؤلاء بأحزابهم وبالبرلمان في ظل التناقض الحاد في التوجهات الإيديولوجية داخل التحالف؟ وهل الوقت الحالي هو الأنسب للتفكير في تغيير النظام السياسي بدلا من الاهتمام بكارثة الزلزال والأزمة الاقتصادية الكبيرة؟؟ كلها تساؤلات مطروحة في الشارع ولا تزال مفتوحة من دون إجابات كافية.

وعلى صعيد الطموحات الشخصية وعد كليتشدار أوغلو بتحويل مطار أتاتورك إلى مركز لمشاريع الطيران بالتعاون مع شركة سييرا نيفادا الأمريكية في إشارة لعلاقته القوية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لقاءه مع سفيرها مؤخرا محل جدل كبير في الساحة السياسية، فيما اعتبر بعض [الكتاب](#) المقربين من الحكومة هذه العملية خيانة صريحة لمبادئ الاستقلال الوطني، يتزامن هذا مع وعد الرئيس الأمريكي بايدن بإزاحة الرئيس اردوغان من السلطة من خلال انتخابات 2023 عن طريق دعم المعارضة. في حين أعرب بعض الوزراء المعنيين عن احتمالية أن تحاول الولايات المتحدة القيام بانقلاب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ورد تحالف الجمهور على تصريحات اوغلو عمليا بافتتاح مهرجان تكنوفيست، الذي يتنافس به أكثر من مليون شاب حيث يتم عرض أفضل مشاريع التكنولوجيا الوطنية في العالم، فيما علق البعض بأن فكرة منح المطار إلى شركة أمريكية ظنا أنها قادرة على تقديم الأفضل أكثر من الشركات التركية هو تشكيك في القدرات الوطنية التركية.

وتعد أهم نقاط الاستقطاب الحاد هي الموقف من اللاجئين والصراع على هوية الدولة بما يحمله من تقاطعات وعودة لسياسات الهوية على غرار الصراع القومي الكردي العربي الذي تحضر فيه بقوة مسألة اللاجئين ومؤخرا النزوح بسبب الزلزال، ثم الاستقطاب الاسلامي العلماني والذي يحضر في سياق الانتخابات بالتنافس على الأحزاب المعارضة وكذلك في مواقف مثل وقوف كليتشدار أوغلو على سجادة الصلاة بالحداء الموقف الذي تطلب اعتذارا منه بالإضافة لحضور تخوفات المحجبات.

السيناريوهات المحتملة: يتمثل السيناريو الأول في فوز تحالف الجمهور الحاكم بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهذا السيناريو رغم صعوبته التي تتمثل في كونه لم يحز على أكثر من الأغلبية البسيطة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة، حال تحققه فإنه سيضمن استقرار النظام السياسي التركي وتدعيما أكبر للتحوّل للنظام الرئاسي التام بديلا عن الانقسام في الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء والوضع الحالي العالق في النظام شبه الرئاسي، لكن لن يتوقع منه الكثير خارجيا فهذه هي الانتخابات الأخيرة التي يخوضها أردوغان كزعيم ذو كاريزما وهو يواجه أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة وكذلك كارثة الزلزال ما يجعله أكثر انكفاء على الداخل رغم الطموحات الكبيرة المعلنة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

فيما يتمثل السيناريو الثاني في فوز تحالف الطاولة السداسية أو الأمة المعارض بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، يعزز هذا السيناريو الدعم الغربي العلني للمعارضة الراغبة بقوة في هزيمة أردوغان وتحالفه الحاكم بالإضافة لحق قطاع الشباب والداخلين الجدد للعملية الانتخابية والذين يقاربون الخمسة ملايين من الشباب الجامعي وما دون الجامعي الذين يعانون أكثر من تبعات الأزمة الاقتصادية، لكن ظهور الدعم الغربي بهذه الصراحة والوضوح متمثلا بالوعود الانتخابية للرئيس الأمريكي جوبايدن بدعم المعارضة التركية وانتقاداته الواسعة لأردوغان، وتعويل المعارضة التركية على السياسة الأمريكية وفق [تقرير](#) لقناة الحرة، قد يأتي بنتائج عكسية ويستثير المشاعر القومية لدى الكثير من الأتراك الذين يتعلق في أذهانهم مسألة الكرامة والاستقلال الوطني بعدم تدخل أحد في شؤونهم الداخلية فيما يتعلق المعارضون بدعم الخارج لهم علنا.

السيناريو الثالث يتمثل بفوز أحد التحالفين الكبار بالانتخابات الرئاسية أو البرلمانية دون الفوز بالاثنتين معا وهذا وضع يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في النظام التركي إذ رغم قوة الرئيس في الدستور الحالي لا يزال يحتاج للأغلبية البرلمانية لتمرير القوانين والميزانيات والعديد من الاتفاقات المرتبطة بالتحركات الخارجية وبالتالي سيواجه الرئيس بغض النظر عن شخصه تحديا صعبا ما لم يفز تحالفه بالانتخابات البرلمانية أيضا أو بثلاث معطل لأغلب القرارات الاستراتيجية التي تتطلب موافقة الثلثين مع قدرة على إدارة التحالفات والتوافقات مع الطرف الآخر وفي ظل الاستقطاب الايديولوجي والسياسي الحالي المتراكم لسنوات فإن هذا الوضع غاية في الصعوبة.

أهم التأثيرات على المنطقة العربية: تتشابه العلاقات التركية العربية في أكثر من ملف فتركيا من ناحية وجهة رئيسية للاستثمارات العربية وعلى علاقات استراتيجية بالعديد من دول الخليج العربي وعلى رأسها قطر التي كانت تركيا المنفذ الأول لها طيلة الأزمة الخليجية، ومؤخرا تحسنت علاقات النظام التركي بكلا من السعودية والإمارات ومصر والتي احتفظت تركيا بعلاقات قوية معها اقتصاديا رغم الأزمة السياسية الحادة منذ ٢٠١٣، أيضا فإن السوق العربية تمثل وجهة رئيسية للصادرات التركية وكشف تقرير لصحيفة [العربي الجديد](#) بيانات مجلس المصدرين الأتراك، مطلع يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٣، نمو الصادرات التركية إلى المنطقة العربية بنسبة ١٧,٨٪ خلال عام ٢٠٢٢، لتبلغ قيمتها نحو ٣٤,٢ مليار دولار، أي ما نسبته ١٣,٤٪ من إجمالي الصادرات التركية البالغة ٢٥٤,٢ مليار دولار لعام ٢٠٢٢.

وتتقاطع التدخلات التركية القوية والمختلف على الموقف منها عربيا، في العديد من الملفات العربية الساخنة فهي فاعل رئيسي في الملف السوري المتأزم منذ ٢٠١١ وكذلك الملف الليبي وهي أيضا فاعل في ملفات العراق وشرق المتوسط ولبنان وكذلك القضية الفلسطينية وكذلك السودان والصومال والقرن الإفريقي، ولديها دور قوي في هذه الملفات الحيوية بالنسبة للمنطقة العربية، بحيث إن التغيير في النظام السياسي التركي سينعكس بطريقة ما على التسويات الجارية في العديد من تلك الملفات حيث ستسعى المعارضة حال فوزها إلى الانتقال من النقيض إلى النقيض في السياسة إذ ترى المنطقة العربية مصدر

تهديد وترى انتماء تركيا الوحيد للغرب باعتباره مصدر التقدم والإلهام في تنصل شبه تام من التاريخ والجغرافيا التركية. هذا الوضع يرتب على الدول العربية ضرورة الاستعداد بسياريوهات للتعامل مع هذه المعارضة حال فوزها بطريقة مغايرة للترتيبات الحالية أيضا.

في التحليل الأخير فإن هذه الانتخابات تتميز بالاستقطاب الحاد والتنافس الشديد وبالذات على الرئاسة وعلى القضايا الرئيسية المتعلقة بالوضع الاقتصادي الداخلي واللجئين والعلاقات الإقليمية والدولية، وتضم التحالفات فيها مختلف التيارات الفكرية لكن الحضور الكبير لحيل زد هذه المرة وكذلك التردد الانتخابي الكبير لدى المحافظين والأكراد يجعل التنبؤ بنتائجها أمرا صعبا للغاية، وسيكون لنتائجها تداعيات كبيرة على الترتيبات الإقليمية الحالية ما يستدعي متابعتها لحظة بلحظة وبناء سيناريوهات للتعامل مع تلك النتائج من قبل حكومات منطقتنا العربية.

لكن على كل حال تعد فرص "تحالف الجمهور" بقيادة أردوغان للحفاظ على السيطرة على البرلمان أعلى من فرص منافسه الرئيسي، "تحالف الأمة"، لكن حتى لو نجح في ذلك يُتوقع أن تكون أغلبية التحالف الحاكم ضئيلة للغاية ويفترض أن يقوم ببناء تحالف أوسع لضمان استقرار حكمه حال فوزه بالرئاسة، والعودة لتصفير مشاكل الجوار، وهنا يصبح إما أمام قوة إقليمية تسعى لتوسيع نفوذها عبر التجارة والاستثمار وأحيانا التدخلات العسكرية الخشنة أو في حال فوز المعارضة على ما بها من إشكاليات قد نكون أمام قوة إقليمية مرشحة لاضطرابات داخلية ربما أكبر مما هو حاصل في مصر وإيران والكيان الصهيوني حاليا.

أيضا فإننا إزاء منافسة شرسة بين مرشحين وأحزاب جميعها لديها خطاب قومي لكن يبقى أخفها وأفضلها لمصالح المنطقة العربية هو خطاب التحالف الحاكم، فالخطابات البديلة شديدة العنصرية وتحسب الجاليات العربية في الداخل التركي كثيرا لفوز أيا من مرشحي المعارضة، التي يتوقع أن تتخذ خطأ مغايرا تماما لسياسات أردوغان ما قد ينتج سياسات خارجية قادرة على إرباك جميع حسابات المنطقة أو يضيف دولة فاشلة جديدة على حدود المنطقة العربية إذا ما فشل هذا التحالف المعارض في تشكيل الحكومة وسعر الخطاب العنصري ليتطور إلى صراعات داخلية مع الأجانب وبين الترك والعرب والکرد بشكل عام وهو أمر لا يسع المنطقة ولا العالم تحمله.